

# تتامي «الاستثمار والأعمال» بين قطر وبريطانيا



● صورة جماعية مع مسؤولي كبريات الشركات والبنوك البريطانية



● د. ر. سياتارامان خلال كلمته

الدوحة - الوطن الاقتصادي

استضاف بنك الدوحة أمس، جلسة لتبادل المعرفة حول «فرص الاستثمار القيمة في قطر» في فندق لو ميريديان بيكاديللي في لندن بالمملكة المتحدة. وشهدت الجلسة حضور لفيف من الشخصيات البارزة. كما حظي الحدث بحضور عدد كبير من مسؤولي كبار الشركات والبنوك في المملكة المتحدة الذين كانوا حريصين على معرفة المزيد عن قطر واستكشاف المزيد من فرص الأعمال مع بنك الدوحة.

وفي معرض حديثه خلال الجلسة، قال الدكتور ر. سياتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة: «وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في يوليو 2017، فمن المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية بوتيرة أسرع في عام 2017 بنسبة 2% و4.6% على التوالي، في حين ستبلغ نسبة النمو الاقتصادي العالمي 3.5%، وفيما يخص أفاق النمو العالمي الحالية فإنها تعتبر مشجعة على الرغم من أن وتيرة النمو لا تزال أضعف من المستوى المنشود».

وتحدث الدكتور ر. سياتارامان عن الاقتصاد القطري، وعرض مختلف التطورات في قطر منذ بداية الحصار وكيف تمكنت قطر من إدارة الموقف الحالي. وأشار إلى أن قطر تمتلك احتياطي نقدي بقيمة 340 مليار دولار، بما في ذلك

أصول صندوق الثروة السيادية، ويحتفظ المصرف المركزي باحتياطات نقدية كبيرة بالإضافة إلى احتياطات الذهب. وتمثل قيمة الاحتياطات الحالية أكثر من 200% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر. وقد بلغت نسبة نمو الأصول في القطاع المصرفي القطري نحو 2.5% حتى يوليو 2017، في حين بلغت نسبة نمو الإقراض الإجمالي 6% حتى يوليو 2017. وقد شهدت الودائع نمواً بنحو 6% منذ بداية العام وحتى يوليو 2017. كما بلغ صافي الفائض التجاري في قطر في شهر يوليو هذا العام 11.9 مليار ريال.

وسلط سياتارامان الضوء على أهم الإصلاحات التي شهدتها قطر في الفترة الأخيرة، قائلاً: «جاءت قطر في المركز الثامن عشر على مستوى العالم والمركز الثاني على مستوى المنطقة في تقرير التنافسية العالمي 2016-2017. كما

تم تخصيص 42 مليار ريال قطري لمشاريع النقل والبنية التحتية والتي تمثل ركيزة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة. وسيساهم إنجاز الطريق المداري السريع الجديد في تسهيل أعمال البنية التحتية لمشاريع كأس العالم وفقاً للجدول الزمني المحدد له. ويعد قانون الإقامة الدائمة أحد أبرز الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها قطر في الأونة الأخيرة. وسيساعد هذا القانون في جذب العمالة الأجنبية الماهرة. كما أنه سيحجج المستثمرين على إطلاق المشاريع التجارية المشتركة. كما أنه سيعزز من اندماج الوافدين مع المجتمع القطري، كما سيزيد من مشاركتهم في الاقتصاد والمجتمع القطري بأشكال مختلفة، وبالتالي الإسهام في النمو المستدام لدولة قطر. وفي نفس السياق، فقد أقدمت قطر على إعفاء مواطني 80 دولة من شروط الحصول على

تأشيرة دخول البلاد».

كما سلط الضوء على العلاقات الثنائية بين قطر والمملكة المتحدة، «يبلغ حجم النشاط التجاري لدولة قطر في المملكة المتحدة أكثر من 5 مليارات جنيه استرليني. وقد ارتفعت حجم الواردات الغذائية الواردة من المملكة المتحدة إلى قطر بعد الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على قطر. وتزود قطر المملكة المتحدة ما يقرب من ثلث احتياجاتها من الغاز. وفي يونيو 2017، وافقت شركة قطر غاز على بيع 5.5 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال إلى شركة شل اعتباراً من عام 2019. وقد مكنت الاتفاقية الجديدة شركة قطر غاز من الانضمام إلى قاعدة المتعاملين مع شركة شل بالمملكة المتحدة وأوروبا. وستستثمر قطر على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة 5 مليار جنيه استرليني في الاقتصاد

البريطاني من خلال صناديق الاستثمار المختلفة والشركات البريطانية العاملة في قطر. ويمثل هذا الاستثمار إضافة أخرى إلى استثماراتنا الناجحة بالفعل في المملكة المتحدة. وستركز تلك الاستثمارات على قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، والعقارات، والخدمات. ولقطر استثمارات تبلغ 40 مليار استرليني في بريطانيا تشمل معالم بارزة في لندن، مثل ناطحة السحاب شارده ومتجر هارودز. وعلى الرغم من التبعات التي شهدها الاقتصاد البريطاني إثر قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ورغم الحصار الاقتصادي المفروض على قطر، إلا أن المملكة المتحدة ظلت دائماً إحدى أهم الوجهات التجارية والاستثمارية لدولة قطر. وسوف تستمر قطر والمملكة المتحدة في استكشاف كافة الفرص الممكنة لزيادة تعاونهما على المستوى التجاري والاستثماري».